فصيغة الأمر بالعلم كثيرة الورود وتلقى القاعدة على المتلقى إلقاء من غير أن يكون له فى استنباطها نصيب فى الموقف التعليمى. حقا يسوق النحويون أمثلة ولكن ليس الغرض من سوقها أن يستنبط المتعلم منها قاعدة بل الهدف توضيح القاعدة وأن يناظر المتعلم عليها عند ما يكتب أو يتكلم(١).

إن القاعدة النحوية فى الدراسة الوصفية من وجهة نظر دكتور تمام حسان هى جهة اشتراك بين حالات الاستعمال الفعلية(٢). ويرى أن جمهرة كتب النحو، ولاسيما المتأخر منها، تقع فى هذه المعيارية الصارخة ويقصد المنظومات وما استتبعها من شروح(٣).

والدكتور محمد فتيح يرى أن الخطأ المتعلق بالنحو المعيارى يرتبط بما يمكن أن يسمى بقدسية القوانين المعيارية أى النظر إليها على أنها الأساس الوحيد للحكم بصحة التراكيب اللغوية أو فسادها. ولاتبدو خطورة هذه القدسية إلا فى المراحل التالية لصنع النحو – وقد يستغرق ذلك سنيناً وربما قروناً – حين يتغير المعيار نتيجة للتباعد الزمنى وما يهيئه من فرص لأسباب التغير أن تفعل فعلها(٤)، وحين يبدو الانفصام واضحاً بين قوانين النحو المعيارى والواقع الفعلى للمتكلمين الذين كان يستهدفهم ويقصدهم. ومن ثم تنعدم قيمة النحو، لأنه لم يعد مرشداً للاستعمال الصحيح بل فى صراع معه(٥).

ولقد مرت ألوان من النحو المعيارى بهذه الظروف نخص بالذكر منها النحو العربى.

وأما النحو العربى – وهو معيارى الطابع – فنلاحظ قدراً من التشابه بين

(١) د. محمد إبراهيم عباده، النحو التعليمى، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٨٧م.

(٢) د. تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، ص ٢٢.

(٣) المصدر السابق، ص ٢٤ – ٢٥.

(4) Loyns John; introduction to the Theoretical linguistics, p 49, Cambridge University Press, London, 1968.

(5) Gleason, H.A. An introduction to descriptive linguistics, p. 209.